

أزمة الموارد المائية في المغرب العربي الخطوة الأولى لحل أية مشكلة هي الاعتراف بوجود مشكلة.

المراجع

1 سياسة المياه: هل ستستجيب مجلة المياه الجديدة لأزمة الماء في تونس؟ | المرصد التونسي للاقتصاد (economie-tunisie.org)

2 تونس "الخرساء" تحت خط الفقر المائي (aa.com.tr)

3 شبح الجفاف بالجزائر.. ما هي إستراتيجية الحكومة لتأمين المياه؟ (aa.com.tr)

4 المغرب سيفقد 30% من الموارد المائية بحلول 2050 (elbalad.news)

5 شمال إفريقيا وأزمة الأمن المائي - صحيفة الاتحاد (alittihad.ae)

6 Eau potable : des perturbations d'approvisionnement attendues l'été prochain dans plusieurs villes - Medias24

7 شبح الجفاف بالجزائر.. ما هي إستراتيجية الحكومة لتأمين المياه؟ (aa.com.tr)

8 وزارة الفلاحة تعلن عن انطلاق العمل برادار للأرصدة الجوية المائية عالي التقنية في جزء من حوض وادي مجردة وملاق وتاسة | المصدر تونس (webmanagercenter.com)

9 الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية : مجلس وزاري بتاريخ 3 مارس 2022

10 مجلة المياه: مناقشة فصول مجلة المياه بعد أكثر من سنة على إيداعها | المرصد التونسي للاقتصاد (economie-tunisie.org)

الموارد المائية ليتم إضافة عبارة "الأمن المائي" لها سعياً لمجابهة ظاهرة الجفاف وشح المياه، كما تم وضع استراتيجية وطنية تعتمد على تحلية مياه البحر بإنجاز محطات كبرى لتحلية مياه البحر بقدرة 300 ألف متر مكعب يومياً على مرحلتين 2022-2024 و2025-2030 حسب بيان أصدرته الوزارة الجزائرية المكلفة بالموارد المائية. أكد كريم حسني وزير الموارد المائية والأمن المائي في حوار له يوم 19 فيفري 2022 أن تحلية مياه البحر تعد الحل الأمثل لان المياه السطحية أصبحت شحيحة والجزائر تزخر بالإمكانات اللازمة، منها شريط ساحلي يمتد لأكثر من 1200 كلم وكذلك الخبرة البشرية اللازمة في هذا المجال^[7].

الخطوة الأولى لحل أية مشكلة هي الاعتراف بوجود مشكلة. وقوف كل من الجزائر والمغرب على الأسباب الرئيسية لأزمة المياه كان حجر الأساس لإيجاد الحلول وان اختلفت، فإن كل من البلدين وضعت مخططاً لحفظ حق مواطنيها في الماء حسب توجهاتها وامكانياتها على عكس تونس حيث وبالبحث عن أنباء حول أزمة الموارد المائية وتجاوب سلطة الاشراف في تونس نجد البلاغات الشبه يومية التي تنشرها الشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه حول انقطاع التزود بالمياه وخبراً حول انطلاق العمل يوم الثلاثاء 8 مارس 2022 برادار للأرصدة الجوية المائية بهدف تعزيز القدرات الاستشرافية عبر التكنولوجيا الحديثة لرصد وقياس كميات الامطار^[8]

في حين تبحث المغرب والجزائر على البدائل نظراً لتعاقب مواسم الجفاف لا تعترف سلطة الاشراف في تونس بوجود المشكل اساساً بل تركز رادار لتحديد مكان نزول الامطار "للمساهمة في تطوير الممارسات السليمة في ادارة الموارد المائية" في حين كما ذكرنا سابقاً فإن المنطقة بأكملها تعاني من تراجع كمية التساقطات منذ سنوات فلا أمطار لرصدها.

على سلطة الاشراف إيلاء أولوية للحفاظ على حق التونسيين في الماء وتفعيل مشاريع القطاع المعطلة والانطلاق فعلياً في تطبيق الحلول وألا تنحصر الإجراءات المتخذة في مراجعة السياسة المائية حسب ما وقع تداوله في المجلس الوزاري السابق^[9] فقد امتدت مراجعة مجلة المياه الحالية والعمل على إطار قانوني جديدة على ما يزيد العقد 2009-2021^[10] في حين تعمق الأزمة ويتدهور حق المواطن في المياه.

تطرق المرصد التونسي للاقتصاد في مذكرة توجيهية عدد 6^[11] الى أزمة المياه في تونس ومدى تجاوب سلطة الاشراف مع هذه الازمة الحياتية في إطار مناقشة مجلة المياه بين الفترة الممتدة بين 2019-2021. الى أن النقاش حول أزمة المياه وقع تجاوزه في مرحلة أولى مع تعليق مناقشة مجلة المياه في مجلس نواب الشعب في جوان 2021 وفي مرحلة ثانية مع تجميد المجلس من قبل رئيس الجمهورية في 25 جويلية 2021.

لا تنحصر أزمة الموارد المائية وتواتر انقطاع المياه على السكان على تونس فقط اين لا يتجاوز نصيب الفرد من الموارد المائية 420 متر مكعب سنوياً^[2]، فالجزائر ايضا تعاني من فقر مائي حيث لا يتجاوز نصيب الفرد 300 متر مكعب للفرد سنوياً^[3] والمغرب حيث لا يتجاوز نصيب الفرد من الموارد المائية 650 متر مكعب سنوياً^[4]. تصنف البلدان الثلاث كبلدان تحت خط الفقر المائي الذي حدد ب1000 متر مكعب للفرد سنوياً.

مع تشابه الظروف المناخية في المنطقة تتشابه أسباب أزمة الموارد المائية ايضا حيث تتوافق تصريحات سلط الاشراف في كل من الجزائر والمغرب على أن الموارد المائية في المنطقة من أضعف الموارد في العالم، تزايد عدد السكان ادى الى احتياجات متزايدة، التغير المناخي أثر سلباً على كميات التساقطات، وأخيراً الاستهلاك المفرط للمياه سواء على المستوى الشخصي او في قطاع الفلاحة^[5]

إنطلقت كل من الجزائر والمغرب في ايجاد حلول لأزمة الموارد المائية خاصة مع اقتراب فصل الصيف حيث أعلنت وزارة التجهيز والماء المغربية في اواخر شهر فيفري 2021 عن جملة من التدابير شملت تسريع أعمال تزويد المراكز القروية انطلاقاً من منظومة مائية مستدامة، تقوية عمليات استكشاف موارد مائية إضافية، الاقتصاد في استعمال الماء والحد من الهدر، مباشرة حملات توعوية واسعة النطاق لاقرار التعامل العقلاني مع الموارد المائية، تزويد المناطق التي تعاني من شح الموارد عن طريقة شاحنات صهريجية، إيقاف سقي المساحات الخضراء بواسطة الماء المشروب واللجوء الى استعمال المياه المعالجة^[6]. ووقع تخصيص 2.2 مليار درهم مغربي لهذا البرنامج 1.8 مليار منها اعتمادات سبق ان خصصتها الخزنة المغربية وسيتم الاعتماد على المواطنين الدوليين لتأمين بقية المبلغ.

من جهتها أقرت الجزائر بخطورة شح الموارد المائية من خلال استحداث الرئيس الجزائري تسمية جديدة لوزارة